٣٦،٧ ٪ خلال عام ١٩٤٩ الى ٤٩،٣ ٪ خلال عام ١٩٦٨ ، وتتركز بنود النمو في صادرات الخدمات في السياحة والنقل الخارجي وتصدير الخبرات الفنية الى الدول الافريقية.ويلاحظ اتجاه الواردات للزيادة رغم اجراءات الحكومة للحد من آثار التخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية خلال عام ١٩٦٧ مما ادى الى تسجيل ميزان السلع والخدمات خلال عام ١٩٦٨ لاسوأ عجز متحقق في اي سنة خلال الفترة ١٩٤٩ — ١٩٦٧ ، حيث سجل هذا العجز ما قيمته ٥٣١،٥ مليون دولار . ويلاحظ الباحث انه رغم التنوع الذي تحقق في الصادرات الاسرائيلية ، الا انه لا يتفق واعتبارات القيمة المضافة ، وبالتالي لم يكن هذا التبدل كله في صالح اسرائيل كما يلاحظ عدم تراجع الاهمية النسبية للواردات من السلع الاستثمارية نظرا لعدم استطاعة اسرائيل حتى الان تطوير الصناعة المحلية البديلة للمستوردات من العدد والالات الى درجة كافية نظرا لضيق السوق المحلي الذي يؤثر بدوره في ارتفاع تكاليف الانتاج ، ولكون اسرائيل بلدا يرتفع فيه معدل الاجور مما يضاعف من مشكلة ارتفاع التكاليف كما يتجه الاقتصاد الاسرائيلي مع الزمن الى انتاج سلع ترتفع فيها درجة كثافة المدخلات الاجنبية المستوردة .

اما الفصل الثالث فيتعرض الى « التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الاسرائيلية » وفيه يقوم بتحليل اتجاهات الصادرات والواردات الجغرافية مع مختلف المناطق والتكتلات الاقتصادية العالمية وتطورات اهميتها النسبية وعوامل نموها وتراجعها مع هذه المناطق . ومن اهم ما يذكره الباحث في هذا الفصل اسباب عدم اهتمام اسرائيل بمنطقة التجارة الحرة الاوروبية (EFTA)رغم اهميتها لاسرائيل ، وتنصب هذه الاسباب على كون الدول الاسكندنافية ذات معدلات جمركية منخفضة مما لا يفيد تحريرها للتجارة مع اسرائيل ، وكون دول المنطقة صناعية وتحرير التجارة فيما بينها لن يضر الحمضيات الاسرائيلية ، وباختصار لا ترى اسرائيل في قيام(EFTA) اي خطر على صادراتها . كما يسجل البحث اتجاهات تجارة اسرائيل المتنامية مع افريقيا خاصة بعد حرب عام ١٩٥٦ وتشغيل ميناء ايلات ، فقد كان عامل ارتفاع تكاليف النقل وازدواجها من والى افريقيا اهم عامل يفسر انحسار التجارة الاسرائيلية مع افريقيا قبل عام ١٩٥٧ . وبالنسبة لدور الاتفاقيات التجارية في تجارة اسرائيل الخارجية يلاحظ الباحث انها لعبت دورا رئيسيا في تشجيع الصادرات وتصاعد دور هذه الاتفاقيات حتى سجلت خلال عام ١٩٥٥ اعلى مستوى مسجلة ما نسبته ٤١ ٪ للصادرات وما نسبته ١٩ ٪ للواردات، بينما انحسر دورها ١٩٦٨ فسجلت الصادرات عن طريق هذه الاتفاقيات ما نسبته ٣ ٪ من اجمالي الصادرات ، وسجلت الواردات ما نسبته ٢ ٪ من اجمالي الواردات .

وفي الفصل الرابع يتعرض البحث الى « سياسات تقييد الواردات وتشجيع الصادرات » فيتعرض الى التقلبات المختلفة التي سجلتها قيمة الليرة الاسرائيلية ، وآثارها الاقتصادية ويحلل مختلف الاساليب والمؤسسات التي أنشئت ووضعت لتشجيع الصادرات . ويسجل البحث انخفاض قيمة الليرة بما يعادل ١٤٢٠ ٪ خلال اقل من عشرين عاما ، واصبحت قيمة الليرة الاسرائيلية مع تخفيض عام ١٩٧١ ما يعادل ٤،٥ ليرة للدولار بدلا من ٠،٢٤٨ ليرة للدولار خلال عام ١٩٤٩ . ويتعرض لدور وزارة الخارجية واجهزتها الاقتصادية ومرونة اتصالاتها ، حيث يوجد لدى وزارة الخارجية دائرة تسمى « دائرة الشؤون الاقتصادية » ، ويتم تعيين القناصل والملحقين التجاريين من قبل لجنة تضم ممثلين من كبار موظفي وزارة الخارجية ووزارة التجارة والصناعة والمالية ، ويتصل الممثلون الاقتصاديون في الخارج بوزارة الصناعة والتجارة بدون عوائق .

ومن اهم مؤسسات تشجيع الصادرات الاسرائيلية الشركة الحكومية المسماة « الشركة الاسرائيلية للتأمين ضد اخطار التجارة الخارجية » ويبلغ رأسمالها مليون ليرة اسرائيلية من الحكومة ، وتتمتع بضمان من الخزينة الاسرائيلية ضد الاخطار في حدود ٢٠٠ مليون ليرة ، واستحدثت هذه الشركة ضمن حملة لتشجيع الصادرات والقفز بها في اواخر الخمسينات ، وتغطي الشركة ٨٥ ٪ من اخطار التجارة الخارجية التجارية و٩٥ ٪ من الاخطار السياسية ، ويختلف رسم التأمين حسب البلد المستورد ونوع السلعة ومدة القرض.

اما الفصل الخامس فيتعرض الى « تلخيص البحث ونظرة على فكرة الاستقلال الاقتصادي لاسرائيل ». فيتعرض لمختلف المقاييس للاستقلال الاقتصادي وامكانيات الاقتصاد في الاستغناء عن المساعدات الخارجية ، ويحلل امكانيات اقامة الصناعة البديلة